



جامعة المنصورة

كلية الآداب

ولاية العهد فى عهد هارون الرشيد

دكتور

عامر عيسى زيدان المرسومى

أستاذ التاريخ الإسلامى المشارك

كلية الآداب - جامعة صنعاء

مجلة كلية الآداب . جامعة المنصورة

العدد الخامس والأربعون - المجلد الأول - أغسطس ٢٠٠٩

ولاية العهد فى عهد هارون الرشيد .

الدكتور/ عامر عيسى زيدان المرسومى

المقدمة

الخلافة مؤسسة إدارية ذات طبيعة سياسية دينية ، تقف على رأس الدولة والمؤسسات التي أوجدها العرب لتدبير شئونهم ومجابهة الأزمات التي واجهتهم في مراحل العمل على تنظيم شئون دولتهم .

ومن المعلوم أن الخلافة انبثقت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم (مباشرة ، وقد تطورت بتطور حياة العرب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد صحب هذا التطور دخول بعض الممارسات والتقاليد على هذه المؤسسة خاصة فيما يتعلق بطريقة انتخاب الخليفة ، فقد استندت الخلافة الراشدية على مبدأ الإجماع الذي يقوم على أساس الانتخاب ، وبعد أن حصل معاوية بن أبي سفيان على البيعة له بالخلافة وقيام الدولة الأموية ، واثرتنازل الحسن بن علي (رضي الله عنه) ، تحولت الخلافة إلى مؤسسة دنيوية اقرب منها دينية ، خاصة بعد إدخال معاوية بن أبي سفيان نظام ولاية العهد ، الذي أصبح واحداً من الممارسات الرئيسية في نظام الخلافة في العصر الأموي ، واستمر هذا النظام وتطور في العهد العباسي .

ولأهمية نظام ولاية العهد وتأثيراته السياسية على الدولة العربية حاولنا في بحثنا هذا أن نقرب من مناقشة هذا الموضوع بعظمية في عهد الخليفة هارون الرشيد حصراً ، وقد اقتصر بحثنا على نسخ العهد التي كتبها محمد الأمين وعبد الله المأمون ، ومقارنتها مع المصادر التي ذكرتها ، حيث اعتمدنا على تحليل ما

ورد في نسخ العهد ، فضلاً عن تحليل ونقد الروايات التي تعرضت إلى هذا الموضوع.

مفهوم ولاية العهد:

حظيت ولاية العهد بعناية الكثير من الكتاب والمؤرخين من قدامى ومحدثين، لما ، لهذا الموضوع من أهمية واثـر في الدولة العربية الإسلامية ، والمتمثل بمؤسسة الخلافة وما آلت إليها من تطورات في طريقة اخذ البيعة ، وصيغة العهود ، فضلاً عن بداية نشوء نظام ولاية العهد في مؤسسة الخلافة .

ولتوضيح مفهوم ولاية العهد ، كان لابد من الوقوف على معناها اللغوي ومدلولها الاصطلاحي . فولاية العهد تعني الارتباط بمفهوم ولي العهد ، والذي يؤكد معناه ابن منظور قائلاً : " ولي العهد لأنه ولي الميثاق الذي يؤخذ على من بايع الخليفة" (١) .

أما المدلول الاصطلاحي التاريخي لولاية العهد ، فقد اتفق المؤرخون في تحديده ، حيث أن ولاية العهد من الوجه التاريخي ظهرت في أواخر حياة الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) . (٢)

(١) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ، لسان العرب ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، القاهرة - لا . - . مادة عهد .

(٢) ابن فتنية ، عبدالله بن مسلم ، الإمامة والسياسة ، المنسوب إليه ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ج١ القاهرة - ١٣٧٨هـ - / ١٩٦٧ ، ص٢٣ ، يعقوبي ، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر ، التاريخ ، ج٢ ، تحقيق : محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية ، تاريخ الرسل والملوك ، ج٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ دار المعارف بمصر ، ص ٤٢٨-٤٢٩ .

أن بيعة أبي بكر الصديق كانت انتخاباً من قبل الأمة ، ورضاها والذي يستمد قوته منها . وطريقة ظهور ولي العهد استنها الخليفة أبو بكر الصديق (رض) ، حيث بايع لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وأعلن أمام المسلمين بأنه الخليفة الذي سيخلفه بعد موته وعليه فقد عاهدته الجمهور على السمع والطاعة ووافق جمهور المسلمين على ذلك ^(١). يؤكد الشيخ محمد الخضري قائلًا " وقد وافق الجمهور الإسلامي على هذه الطريقة ورأى أن هذا مما تجب الطاعة فيه وذلك العمل هو ولاية العهد " ^(٢)

ويعد معاوية بن أبي سفيان أول من خرج عن طريقة الانتخاب وذلك من خلال إعلان البيعة لابنه يزيد ، وكان اخذ البيعة من الجمهور يتم بعدة طرق ^(٣). وبذلك سن معاوية بن أبي سفيان للخلفاء الذين جاؤوا من بعده سنة ساروا بموجبها ^(٤).

(١) الخضري (محمد بك)، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية " الدولة العباسية " ، مصر - ١٩٧٠ ، ص ٤١ .

(٢) ن . م . ص ٤١ .

(٣) انظر : السلطاني ، غاتم هاشم ، رسوم دار الخلافة الأموية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد - كلية الآداب ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .

(٤) بك ، محاضرات تاريخ الأمم ، ص ٤١ .

كما أن العباسيين انتهجوا نفس المنهج الذي سار عليه الأمويون في تعيين ولي العهد وبذلك كرروا الخطأ نفسه الذي مارسه الأمويون في تعيين أكثر من ولي عهد للخلافة^(١).

وقد أوضح الماوردي عملية تعيين أكثر من ولي عهد للخلافة بقوله :
" ولو عهد الخليفة إلى اثنين أو أكثر ورتب الخلافة فيهم فقال الخليفة بعدي فلان فإن مات الخليفة بعد موته فلان فإن مات الخليفة بعده ، فلان جاز وكانت الخلافة منتقلة إلى الثلاثة على ما رتبها " ^(٢)

ويبدو أن الماوردي في قوله هذا قد استفاد بما قام به الرسول (صلى الله عليه وسلم) في تعيينه ثلاث قادة على الجيش الذي أرسله إلى مؤته^(٣).

ويتطرق إلى ما فعله الرشيد في تعيين ثلاثة من أولاده لولاية العهد ، الأمين ، والمأمون ، والمؤتمن ، وينسب إجراء الخليفة هذا إلى أنه جاء عن مشورة من العلماء الأفاضل الذين عاصروا الخليفة هارون الرشيد^(٤).

(١) انظر : الطبري ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤١٦ ، ص ٥٥١ .

(٢) الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ص ١٣ ،

(٣) ن . م . ص . ١٣ .

(٤) ن . م . ص . ١٣ .

إن ما يذهب إليه الماوردي لا يتعدى كونه إجراء نظرياً أما من الناحية العملية ، فانه لا يجوز تعيين ولاية العهد للدولة العربية الإسلامية ، ما لم يبلغوا سن الرشد ، فالأمين حين ببيع لولاية العهد لم يكن عمره يتجاوز خمس سنوات . وعندما ببيع المأمون كان عمره لا تجاوز (١٢) سنة ^(١) .

إذ أن من شروط الخلافة أن تتوفر في شخصية الخليفة شروط أهمها العدالة والعلم والرأي والحكمة ^(٢) . وإذا لم تتوفر هذه الشروط فمن حق المسلمين تنحيته ^(٣) . ومنهم من جعلها سبعة ، العدالة ، العلم ، سلامة الحواس ، سلامة الأعضاء ، الرأي المفضي إلى سياسة الرعية ، وتدبير المصالح ، الشجاعة والنجدة وجهاد العدو ، النسب وهو أن يكون من قریش ^(٤) .

(١) ابن خياط ، خليفة ، تاريخ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط ٢ ، دار القلم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ ، ص ٤٥٧ ، ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة ، ج ٢ المنسوب إليه ، ص ١٧٣ ، اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٦ ، ص ١٥١ ، الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ ، ص ٢٦٩ ، المسعودي ، علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ج ٣ ، دار الأندلس ، بيروت ، بلا ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٦ .

(٣) ن . م . ص ٦ .

(٤) ن . م . ص ٦ .

إن ما جاء به الماوردي من نظرية الخلافة في الحقيقة أقرب إلى الحالة النظرية كما ذكرنا من قبل ، بينما واقع الحال العملي غير ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك ، يذكر الماوردي أن من حق ولي العهد الذي يصبح خليفة ، ويستلم سلطاته كاملة ، فانه يستطيع أن يخلع ولاية العهد أو ولي العهد الذي عينه من قبل الخليفة الذي سبقه ويعين شخصاً آخر بدلاً عنه يراه مناسباً وهذا ما وضحه قائلاً : ... ما عليه جمهور الفقهاء انه يجوز لمن أفضت إليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد إلى من يشاء ويصرفها عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوراً على من يستحق الخلافة منهم بعد موت المستخلف ^(١) .

ويستشف من هذا النص أن الفقهاء أجازوا للخليفة الذي اعتلى الخلافة بعد ما كان ولي العهد أن يعين ولي عهد جديد بدلاً من الذين كانوا معه والذين أوجدتهم الخلافة السابق لكن الواقع العملي غير ذلك ، ولعل الخلاف الذي حدث بين الأميين والمأمون وما آلت إليه الحالة بينهما من المآسي والدمار وسفك الدماء خير شاهد على ذلك ، وهذا ما سنوضحه .

إن تحويل الخلافة من حالة الانتخاب وبصورة متعددة في العهد الراشدي ^(٢) ، إلى وراثية محصورة في أسرة واحدة ، كالذي فعله معاوية بن أبي

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٤ .

(٢) انظر بيعة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) ابن خياط ، ص ١٠٠ ، وانظر بيعة عمر بن الخطاب ، ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة ، ج ١ ، ص ٢٣ ، وانظر بيعة عثمان بن عفان (رض) ، اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢ عن ١٥٠ ، وانظر بيعة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) الخطاب الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .

سفيان ، ومروان بن الحكم ، وما سار عليه العباسيون من بعد ، يمكن أن يكون موضع نقد ، لان بعض الخلفاء نصبوا أبناءهم أولياء للعهد ولم يبلغوا سن الرشيد بعد ، كالذي فعله هارون الرشيد مع أولاده الثلاثة ، الأمين والمأمون والمؤتمن ، بينما لم تذكر المصادر التاريخية حالة واحدة عن أن خلفاء بني أمية بايعوا طفلاً ولياً للعهد ، بل على العكس من ذلك تذكر المصادر أن الخليفة سليمان بن عبد الملك لم يبايع بالخلافة لابنه لصغر سنه ، إنما بايع لأخيه يزيد بن عبد الملك ولابن عمه عمر بن عبد العزيز ، الذي عينه قبل أخيه يزيد بن عبد الملك ^(١) . ومثله فعل يزيد بن عبد الملك فإنه لم يبايع ولم يعهد بالخلافة إنما عين من بعده أخاه هشام ومن ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك ^(٢) .

إن الذي فعله الخليفة هارون الرشيد يعد سابقة خطيرة ترتبت عليها أمور عديدة عانت منها الدولة العباسية ، ولم تسلم منها الأسرة العباسية ، فقد اشتدت المنافسة والكراهة والابتعاد بين هذه الأسرة إلى حد الاقتتال . ويبدو أن هارون الرشيد كان يستند في عمله هذا إلى نظرية آل البيت وأن على المسلمين الطاعة والقبول وعدم الاعتراض ، حيث بثوا دعاية واسعة بين الناس قائلين بأن الله فرض على المسلمين طاعة آل البيت ^(٣) .

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ص ٤٤ ، الطبري ، تاريخ ، ج ٦ ، ص ٥٥٠ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، ج ٧ ، ص ٢٠٩ ، ابن اعثم كتاب

الفتوح ، ج ٨ ، ص ٥٣ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٠٠ .

(٣) انظر : فوزي ، فاروق عمر ، النظم الإسلامية ، ط ١ ، العين - ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .

وقد أوضح اليعقوبي هذه المسألة عند مبايعة الرشيد لابنه محمد الأمين عام ١٥٧هـ / ٧٩١م ، حيث بايعه وليا للعهد فقد " قام عبد الصمد بن علي فقال أيها الناس لا يغرنكم صغر السن فإنها الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء (١) " .

ويتضح من هذا النص انه لا يجوز تعيين طفل لم يتجاوز عمره خمس سنوات لولاية العهد ، ولكن عبد الصمد بن علي بذكاء منه جوز اخذ ولاية العهد للطفل الصغير إن كان من الشجرة المباركة ، ولذلك بارك ما استته الرشيد بأخذ ولاية العهد لابنه الأمين على الرغم من صغر سنه ، وبذلك يتضح لنا أن عبد الصمد بن علي جعل أمر ولاية العهد حقاً من حقوق الخليفة لا يسمح للجمهور وحتى الفقهاء أن يعترضوا عليها ، باعتبار الخلافة حق من حقوق (البيت العباسي) لا يمكن الاعتراض عليها بأي حال من الأحوال .

وعند استقراء الروايات التاريخية ، فإن الطبري يذكر أن أفراد البيت العباسي عموماً قد أنكروابيعة محمد الأمين ، وذلك لصغر سنه حيث قال : " أنكروا بيعته - يعني الأمين - لصغر سنه " (٢) مما يدل على ان اغلب العباسيين لم يرضهم ما فعله الرشيد في إعلان البيعة لابنه الأمين .

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ .

ومع ذلك ثمة سؤال يبقى مطروحاً حول هذه المسألة ما هو موقف فقهاء المسلمين من إجراء الخليفة هارون الرشيد؟ إن المصادر التاريخية التي بين أيدينا لم تذكر أية معلومات حول هذه المسألة هل كان موقفهم الرفض القاطع؟ أو القناعة بما فعله الرشيد وإيجاد تبرير على عمل الرشيد هذا ، للأمانة نقول لم تتكون صورة واضحة وذلك بسبب نقص المعلومات التاريخية .

بإيعاز الخليفة هارون الرشيد لولده محمد بولاية العهد سنة ١٧٥هـ / ٧٩١ ولم يتجاوز عمره الخمس سنوات وأشار إلى ذلك اليعقوبي قاتلاً : " وبإيعاز هارون لابنه محمد بالعهد من بعده سنة ١٧٥هـ ، ومحمد ابن خمس سنين وأعطى الناس على ذلك عطايا حجة وأخرج محمداً إلى القواد فوقف على وسادة فحمد الله وصلى على نبيه ، وقام عبد الصمد بن علي فقال : أيها الناس لا يغرنكم صغر السن فإنها الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء " (١)

ويشير الطبري إلى رواية أخرى عن محمد بن يزيد عن إبراهيم بن محمد الحجي قاتلاً : " وكان الرشيد عقد لابنه محمد ولاية العهد يوم الخميس في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائة وسماه الأمين (٢) . ويوضح الطبري فيما يتعلق بسنة

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٦ ، الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٧٥ .

١٧٥هـ / ٧٩١م ، وهي السنة التي ضم للاميين الشام والعراق وهذا ما قاله : " .. وضم إليه الشام و العراق في سنة خمس وسبعين ومائة " (١)

إننا نرجح الرواية التي ذكرها اليعقوبي والتي يشير فيها إلى أن بيعة هارون الرشيد لابنه محمد الأمين ، كانت في سنة ١٧٥هـ / ٧٩١م ، وذلك لاتفاق غالبية المؤرخين على ذلك ، فضلاً عن أن الطبري يذكرها ضمن أحداث سنة ١٧٥م ، بينما الرواية التي يشير إليها والتي يذكر فيها بيعة محمد الأمين بولاية العهد كانت في سنة ١٧٣هـ - ٧٨٩م كان قد ذكرها ضمن أحداث سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م ، وهي رواية جاءت عريضة (٢). بينما بايع الرشيد لابنه عبد الله بولاية العهد بعد أخيه محمد في سنة ١٨٣هـ / ٧٩٩م ، وقد تمت له البيعة على الناس حتى أهل الأسواق فكان الفارق بين بيعة المأمون والأمين ثماني سنوات. (٣)

لم يكتف الرشيد بتوليته ولاية العهد لولديه الأمين والمأمون ، وإنما بايع ابنه الثالث القاسم والذي لقبه بالمؤمن سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، وقد أشار إلى ذلك اليعقوبي قائلاً : " وخرج هارون الرشيد إلى الري ١٨٩هـ فلما صار

(١) ن ، م . جـ ٨ ، ص ٢٧٥ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٤٦ ، الطبري تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٤٠ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٢ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٤٦ ، ويذكر الطبري أن بيعة المأمون بولاية العهد بعد أخيه الأمين تمت في سنة ١٨٢هـ / ٧٩٨م . انظر : تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٦٩ .

بقرميسين بايع لابنه القاسم بولاية العهد بعد المأمون ، كان بين البيعة للمأمون
وبيعة القاسم ست سنين " (١)

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ص ٢٦١ - ١٦٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣١٦ ، وقد
ذكر المسعودي والسيوطي ، أن الرشيد بايع لابنه القاسم بولاية العهد بعد المأمون سنة
١٨٦ / ٨٠٢ م . انظر : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٤ ، التنبيه
والإشراف ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت - ١٩٨١ ، ص ٣١٥ ، السيوطي ،
تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ بينما أشار الدينوي أن بيعة القاسم كانت في سنة ١٨٥ هـ /
انظر : الإخبار الطوال تحقيق Ignace Ratchkovsky ليدن / ١٩١٢ ، ص ٣٨٦ .

نصوص العهد :

قبل ذكر نسخ العهد التي كتبها محمد الأمين لأخيه عبدالله المأمون وما تضمنته من شروط وتعهدات على الأمين ، وكذلك نسخة العهد التي كتبها المأمون لأخيه الأمين وما تضمنته من أمور وشروط وتعهدات على نفسه لأخيه الأمين ، لابد أن نوضح أننا سنعتمد في ذكر هذه النسخ على اليعقوبي (ت : ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م) حيث ذكرها مفصلاً ، بعد ذلك نحلل ما جاء في هذه النسخ مقارنة مع الطبري محمد بن جرير (ت : ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م) ، وكذلك مع الأزرقبي (ت : ٢٢٣ هـ / ٨٣٧ م) ، في كتابه أخبار مكة وكذلك مع القلقشندي (ت : ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) .

كانت نسخة الكتاب التي كتبها محمد بخطه : " بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبدالله هارون أمير المؤمنين كتبه محمد بن هارون في صحة من بدنه وعقله وجواز من أمره أن أمير المؤمنين ولآتي العهد من بعده ، وجعل لي البيعة في رقاب المسلمين جميعاً ، وولى أخي عبدالله بن أمير المؤمنين العهد والخلافة وجميع أمور المسلمين بعدي برضى مني وتسليم طائعاً غير مكره ، وولاه خراسان بثغورها وكورها وأجنادها وخراجها وطرزها وبيوت أموالها وصدقاتها وعشرها وعشورها وجميع أعمالها في حياته وبعد موته ، وشرطت لعبدالله أخي على الوفاء بما جعل له هارون أمير المؤمنين من البيعة والعهد والولاية والخلافة وأمور المسلمين بعدي وتسليم ذلك له وما جعل له من ولاية خراسان وأعمالها وما اقتطعه هارون أمير المؤمنين ، من قطيعة وجعل له من عقده أو ضيعة من

ضياعه وعقده أو ابتاع من الضياع والعقد وما أعطاه في حياته من مال أو حلى أو جوهر أو متاع أو كسوه أو رقيق قليلاً أو كثيراً فهو لعبد الله ابن أمير المؤمنين أخي موفراً عليه مسلماً له وقد عرفت ذلك كله شيئاً شيناً باسمه وأصنافه ومواضعه أنا وأخي عبد الله بن هارون فإن اختلفنا في شيء منه فالقول فيه قول عبدالله أخي لا انتقصه صغيراً ولا كبيراً من ماله ولا من ولايته خراسان وأعمالها ولا اعزله عن شيء منها ولا استبدل به غيره ولا اخلعه ولا أقدم عليه في العهد والخلافة أحداً من الناس جميعاً ولا ادخل عليه مكروهاً في نفسه ولا دمه ولا خاص ولا عام من أموره وولايته ولا أمواله ولا قطاعه ولا عقده ولا أغير عليه شيئاً بسبب من الأسباب ولا اخذ أحداً من عماله وولاة أموره ممن صحبه وأقام معه بمحاسبة في ولاية خراسان وأعمالها وغيرها مما ولاه هارون أمير المؤمنين في حياته وصحته من الجبائية والأموال والطرارز والبريد والصدقات والعشر والعشور وغير ذلك من ولايتها ولا أمر بذلك أحداً ولا اخص فيه لغيري ولا أحدث نفسي فيه بشيء أمضيه عليه ولا التمس قطيعته ولا اتقص شيئاً مما جعل له هارون أمير المؤمنين وأعطاه في حياته وخلافته وسلطانه من جميع ما سميت في كتابي هذا واخذ له عليّ وعلى جميع الناس البيعة ولا اخص لأحد من الناس كلهم في خلعه ولا مخالفته ولا اسمع من أحد من البرية في ذلك قولاً ولا ارضي به في سر ولا علانية ولا أغض عليه ولا أتغافل عنه ولا أقبل من بر من العباد ولا ناصر ولا صادق ولا كاذب ولا ناصح ولا غاش ولا قريب ولا بعيد ولا أحد من ولد آدم ذكرنا وأنثى مشورة ولا حيلة ولا مكيدة في شيء من الأمور سرها وعلانيها وحققها وباطلها وباطنها وظاهرها ولا سبب من الأسباب أريد بذلك إفساد

شيء مما أعطيت عبد الله بن هارون أمير المؤمنين من نفسي وشرطت في كتابي هذا علي وواجهت علي نفسي وشرطت وسميت وإن أراد احد من الناس شراً أو مكروهاً أو خلعاً أو محاربة أو الوصول إلى نفسه ودمه أو حرمه أو ماله أو سلطانه أو ولايته جميعاً أو فرادى أو مسرين ذلك أو مظهرين له أن انصره وأحوطه وادفع عنه كما ادفع عن نفسي ومهجتي ودمي وشعري وبشري وحرمي وسلطاني وأجهز الجنود إليه وأعينه على كل من أعنته وخالفه ويكون أمري وأمره في ذلك واحداً أبداً ما كنت حياً ولا اخذ له ولا أسلمه ولا أتخلى عنه ، وإن حدث بهارون حدث الموت وأنا وعبد الله بحضرة أمير المؤمنين أو احدنا أو كنا غائبين عنه مجتمعين كنا أو متفرقين وليس عبد الله بن هارون في ولايته بخراسان فطعي لعبد الله بن هارون أمير المؤمنين أن أمضيه إلى خراسان واسلم له ولايتها وأعمالها وجنودها ولا أعوقه عنها ولا احبس قبلي ولا في شيء من البلدان دون خراسان وأعجل أشخاصه إليها وإليها وعلي جميع أعمالها مفردا بها مفوضاً إليه أعمالها كلها واشخص معه جميع من ضم إليه أمير المؤمنين من قواده وجنوده وأصحابه وكتابه ومواليه وخدمه ومن تبعه من صنوف الناس بأموالهم وأهلهم ولا احبس عنه أحدا منهم ولا أشرك معه في شيء منها أحداً ولا ابعث إليه أمينا ولا كاتباً ولا بنداراً ولا اضرب عليه يديه في قليل ولا كثير وأعطيت أمير المؤمنين هارون وعبد الله علي ما شرطت لهما علي نفسي من جميع ما سيمته وكتبت في كتابي هذا عهد الله وميثاقه وزمة أمير المؤمنين وذمتي وذمم أبائي وذمم المؤمنين واشد ما اخذ الله على النبيين والمرسلين وخلقهم أجمعين من عهوده ومواريثه والأيمان المؤكدة التي أمر الله بالوفاء ونهى عن

نقضها وتبديلها فان أنا نقضت شيئاً مما أنا عليه أو قبلت من احد من الناس فبرئت من الله ومن ولايته ومن دينه ومن محمد رسول الله ولقيت الله يوم القيامة كافراً به ومشركاً وكل امرأة هي في اليوم لي أو تزوجتها إلى ثلاثين سنة طالق ثلاثاً البتة طلاق الحرج والسنة وعلى المشي إلى بيوت الله الحرام ثلاثين حجة نذراً واجباً واجباً في عنقي حافياً راجلاً لا يقبل الله مني إلا الوفاء بذلك وكل مال هو لي اليوم أو ملكه إلى ثلاثين سنة هدى بالغ الكعبة الحرام وكل مملوك هو لي اليوم أو أملكه إلى ثلاثين سنة حر لوجه الله عز وجل ، وكلما جعلت لأمر المؤمنين ولعبد الله بن هارون أمير المؤمنين وكتبته وشرطته لها وحلفت عليه وسميت في كتابي هذا لأرم لي الوفاء به ولا أضمر غيره ولا اتوي إلا إياه فان أضمرت أو نويت غيره فهذه العهود والإيمان المؤكدة كلها لازمة لي واجبة على وقواد أمير المؤمنين وجنوده وأهل الآفاق والأمصاير وعوام المسلمين براء من بيعتي وخلافتي وعهدي وهم في حل من خلعي وإخراجي من ولايتي عليهم حتى أكون سوقه من السوقه وكرجل من عرض الناس ولا حق لي عليهم ولا ولاية ولا بيعة لي في أعناقهم وهم في حل من الإيمان التي أعطوني وبراء من تبعها ووزرها في الدنيا والآخرة " ^(١) وكتبه محمد بن هارون بخطه .

أما نسخة الشرط الذي كتبه عبد الله بن أمير المؤمنين بخطه في البيت " بسم الله الرحمن الرحيم : هذا كتاب لعبد الله هارون بن أمير المؤمنين ، كتبه له عبد الله بن هارون أمير المؤمنين في صحة من عقله وجواز من أمره وصدق نيته

فيما كتب في كتابه هذا ومعرفته بما فيه من الفضل والصلاح له ولأهل بيته
وجماعة المسلمين وولاي العهد والخلافة وجميع أمور المسلمين في سلطانه بعد
أخي محمد بن هارون أمير المؤمنين وولاي في حياته وبعد موته ثغور خراسان
وكورها وجميع أعمالها من الصدقات والعشور والبريد والطرز وغير ذلك واشترط
لي على محمد بن هارون أمير المؤمنين الوفاء بما عقد لي من الخلافة والولاية
للعباد والبلاد بعده ، وولاية خراسان وجميع أعمالها لا يعرض لي في شيء مما
أقطعني أمير المؤمنين أو ابتاع لي من الضياع والعقد والدور والرباع أو ابتعت
نفسي من ذلك ، وما أعطاني أمير المؤمنين هارون من الأموال والجواهر والكسي
والمناجاة والدواب في سبب محاسبة لأصحابي ولا يتسع لأحد منهم أبداً ولا يدخل
علي ولا على أحد كان معي ومني ولا عمالي ولا كتابي ، ومن استغنت به من
جميع الناس مكروهاً في نفس ولا دماً ولا شعر ولا بشر ولا مال ولا صغير ولا
كبير فأجابه إلى ذلك وأقر به ، وكتب بذلك كتاباً وكتبه على نفسه ورضي به
هارون أمير المؤمنين وعرف صدق نيته ، فشرطت لعبد الله هارون أمير المؤمنين
وجعلته له على نفسي أن اسمع لمحمد بن أمير المؤمنين وأطيعه ولا أعصيه
وانصحه ولا أغشه وأوفي ببيعته وولايته ولا أغدر ولا أتكت وأنفذ كتبه وأموره ،
وأحسن مؤازرته ومكافئته وأجاهد عدوه في ناحيتي ما وفي لي بما شرط لي
ولعبد الله هارون أمير المؤمنين ورضي له به وقبلته ولا انتقص شيئاً من ذلك ولا
انتقص أمراً من الأمور التي شرطها لي عليه أمير المؤمنين فإن احتاج محمد بن
أمير المؤمنين إلى جند وكتب إليّ يأمرني بأشخاصهم إليه أو إلى ناحية من
النواحي أو عدو من أعدائه وخالفه وأراد نقص شيء من سلطانه الذي أسنده

هارون الرشيد أمير المؤمنين إلينا وولاتاه أن أنفذ أمره ولا أخالفه ولا أقصر في شيء كتب به إلى وأن أراد محمد بن أمير المؤمنين أن يولي رجلاً من ولده العهد من بعدي فذلك له ما وفى بما جعل لي أمير المؤمنين هارون واشترط لي عليه وشرطه على نفسه في أمري وعلى اتفاد ذلك والوفاء به ولا أغیره ولا أبذله ولا أقدم قبله أحد من ولدي ولا قريباً ولا بعيداً من الناس أجمعين إلا أن يولي هارون أمير المؤمنين احد من ولده العهد بعدي فيلزمني ومحمد والوفاء بذلك ، وجعلت لأمير المؤمنين هارون ولمحمد بن أمير المؤمنين على الوفاء بما شرطت وسميت في كتابي هذا ما وفى لي محمد بن أمير المؤمنين بجميع ما اشترط لي هارون أمير المؤمنين في نفسي وما أعطاني أمير المؤمنين من جميع الأشياء المسماة في الكتاب الذي كتبه له ، وعلى عهد الله وميثاقه وزمة أمير المؤمنين ونمتي وذمم آبائي وذمم المؤمنين واشد ما اخذ الله على النبيين والمرسلين وخلقه أجمعين من عهوده ومواثيقه والإيمان المؤكدة التي أمر الله بالوفاء بها ، فان أنا نقضت شيئاً مما شرطت وسميت في كتابي هذا أو غيرت أو بدلت أو تكثت أو غدرت فبرئت من الله ومن ولايته ومن دينه ومن محمد رسول الله ولقيت الله يوم القيامة كافراً به مشركاً وكل امرأة هي اليوم لي أو أتزوجها إلى ثلاثين سنة طالق ثلاثاً البتة إطلاق الحرج وكل مملوك لي أو املكه إلى ثلاثين سنة أحرار لوجه الله ، وعلى المشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة ثلاثين حجة نذراً واجباً علي وفي عنقي حافياً راجلاً لا يقبل الله مني إلا الوفاء به وكل مال هو لي اليوم أو املكه إلى ثلاثين سنة هدى بالغ الكعبة وكلما جعلت لعبد الله هارون أمير المؤمنين وشرطت

بالغ الكعبة وكلما جعلت لعبد الله هارون أمير المؤمنين وشرطت في كتابي هذا لازم لي ولا أضمر غيره ولا أنوي سواه ، وشهد الشهود الذين شهدوا على أخيه محمد بن أمير المؤمنين " (١)

تنص نسخة الشرط التي كتبها محمد الأمين لأمير المؤمنين هارون الرشيد

على ما يأتي :

- ١- يعترف محمد الأمين اعترافاً كاملاً للمأمون بولاية العهد والخلافة بعده .
- ٢- يبقى المأمون على ولاية خراسان ، وله جميع أعمالها .
- ٣- لا يحق للأمين أن يطالب المأمون ، بالأراضي التي اقطعها له هارون الرشيد فضلاً عن الضياع التي منحها له الخليفة .
- ٤- ليس للأمين الحق بمطالبة أخيه المأمون بالأموال التي منحها له الخليفة هارون الرشيد في حياة والده .
- ٥- تسلم مقاليد الخلافة إلى الأمين بعد وفاة الخليفة هارون الرشيد على أن يباشر الخليفة الجديد (الأمين) بتسليم المأمون ولاية خراسان ، ويكون الجند الذين كانوا مع الخليفة هارون الرشيد تحت إمرة المأمون .
- ٦- لا يجوز للأمين أن يعزل أي قائد تابع إلى المأمون ، ولا يحق له أن يأمرهم بالتوجيه إلى دار السلام عاصمة الخلافة العباسية .
- ٧- إذا أراد أي شخص من بني هاشم أن يلتحق بالمأمون فله ذلك ، ولا يحق للأمين منع أي فرد من الأسرة الهاشمية من الالتحاق بأخيه .

٨- إن تعيين الولاية للمدن التابعة إلى إقليم خراسان من واجب واختصاص المأمون ، وليس من اختصاص الخليفة الجديد (الأمين) ، ولا يعترض على أي من الولاية الذين عينهم المأمون .

٩- تعيين قائد عام من واجب المأمون وحقه ، وذلك بحكم عمله أميراً على خراسان وما تتبعها من مدن ، هذا فضلاً عن أن الأمين ليس له الحق في محاسبة أي قائد عينه ، وهذا يعني أن الخليفة لا يمتلك سلطة قانونية تمنحه الاعتراض على ما يقوم به المأمون في أمور تخص إقليم خراسان.

١٠- إن جمع الضرائب من إقليم خراسان والولايات التابعة له ، وكذلك تعيين رؤساء الدوائر الإدارية للإقليم مثل الدواوين والمحاسبين والموظفين ، وتعيين الولاية من حق المأمون فله الأمر بذلك في تعيين من يراه مناسباً وكفوفاً لهذه المناصب الهامة .

وهذا يعني انه ليس للأمين أي عذر شرعي وقانوني ، بعزل أو تعيين أو أمر بجمع الضرائب ، أو محاسبة أصحاب الدواوين والموظفين التابعين له . وبذلك تكون ولاية خراسان مستقلة استقلالاً كاملاً وتاماً عن الخلافة ومركزها بغداد ، وما على المأمون إلا الطاعة الاسمية للخليفة الأمين وذكر اسمه على المنابر أيام الجمع ، وضرب اسمه على السكة .

١١- إن أي عمل يقوم به المأمون أو ترتيب يراه مناسباً لولايته هو من اختصاصه وله الرأي الخاص به، وليس للأمين أي حق بالتدخل في شئون ولاية خراسان ، وكذلك لا يمكن إلحاق الضرر بالمأمون وإفساد قاداته وقضاته وولاته ، أو تحريضهم بالتمرد ضد المأمون .

١٢- لا يحق للأمين التدخل في منع من انضم إلى المأمون والذين ضمهم أمير المؤمنين هارون الرشيد إلى المأمون ، من أهل بيته وصحابته ، وقضاته، وعماله وكتابه وقواده وخدمه ومواليه فضلاً عن ضياعهم ودورهم ورقيقهم ودوابهم ، سواء أكان هذا الضرر والمكروه صغيراً أم كبيراً .

١٣- إن ارتد احد من القواد أو القضاة أو أي شخص كان ممن ضمهم الخليفة هارون الرشيد والذين أصبحوا تحت سلطة المأمون ، فإن على محمد الأمين أن يبادر بسرعة إلى إرجاع هؤلاء المخالفين والخارجين عن طاعة الأمير المأمون .

١٤- إذا أراد الأمين أن يعزل أخاه عبداً لله المأمون عن ولاية العهد ، وكذلك عزله عن ولاية خراسان والولايات التابعة لهذا الإقليم ، أو أراد عزل أو صرف احد القادة الذين ضمهم الخليفة ، هارون الرشيد إلى المأمون ، أو أراد أن يقلص ما في يد المأمون ، ومهما كان هذا الإنقاص صغيراً أو كبيراً مما كان قد أعطاه وضمه الخليفة إلى المأمون ، فإن حدث هذا من قبل الأمين ، فللمأمون الحق الكامل بأن يتولى الخلافة على أهل خراسان

وولاياتها ، وعلى جميع المسلمين والأجناد والأمصار القيام مع المأمون
بالمجاهدة لمن أراد المخالفة ، فضلاً عن الدفاع عنه والنصر له .

١٥- إن نقض محمد الأمين هذه الوصية وخالف الشروط التي اشترطها
الخليفة هارون الرشيد عليه ، فعلى جميع الولاة والقادة والقضاء
والموظفين والجيش بعدم الطاعة لمحمد الأمين

١٦- ليس لمحمد الأمين الحق في عقاب العمال والولاة وجامعي الضرائب
والطراز والبريد والصدقات والعشر والعشور ، التابعين إلى المأمون ،
الذين عينهم هارون الرشيد .

أما أهم النقاط التي وردت في نسخة الشرط التي كتبها المأمون فهي :

١- على المأمون السمع والطاعة ولا يخالف أوامر أخيه محمد الأمين ولا يعصيه ، وأن يقدم له النصيحة والمشورة ولا يحاول أن يغشه ، وأن يفي له ببيعته وولايته ، وكذلك لا يغدر بأخيه ولا يحيك الدسائس ضده ، ولا ينكث العهد ، ويساعده على جهاد عدوه .

٢- كما ورد في نسخة الشرط التي كتبها المأمون أيضاً للأمين الحق في تعيين ولي عهد من بعد المأمون ، وعلى الأخير أن لا يعترض على ذلك ، إلا إن حدث وان عين الخليفة هارون الرشيد شخصاً ثالثاً من ولده ، فعلى الأمين والمأمون الالتزام بذلك وتقديم الوفاء فيما عمل الخليفة هارون الرشيد .

٣- النقاط التي ذكرت في نسخة شرط محمد الأمين معاده بصيغة أخرى في نسخة الشرط التي كتبها المأمون والتي هي من صالح المأمون وعلى أخيه الأمين الالتزام بها والوفاء له .

وبعد استقراءنا عما ورد في نسختي الشرط التي كتبها كل من الأمين والمأمون ، يمكن أن نكشف حقوق الخليفة الفطوية في حالة تسلمه السلطة ، ومدى التجاوز الذي سيحصل على الخليفة الجديد الأمين عندما يتسلم السلطة ، مقارنة مع ما جاء في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي الذي قدم لنا معلومات مهمة ووافية توضح حقوق وواجبات الخليفة.

إن ما قام به الخليفة هارون الرشيد فيما يخص ولاية العهد وكتابة نسختي الشرط التي أملاها على ولديه الأمين والمأمون سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م في مكة المكرمة ، وعلقهما على جدران الكعبة ^(١) ، هي حالة فريدة وخطيرة بل هي حالة خروج على المؤلف من الأثر ، خاصة وأنه عين لمنصب الخلافة وليي عهد قاصرين لم يتجاوزا سن الرشد ^(٢) . حيث بايع لابنه الأمين في سنة ١٧٥هـ / ٧٩١م وعمره لم يتجاوز الخمس سنوات ^(٣) ، يقول السيوطي نقلاً عن الذهبي :

" فكان هذا أول وهن جرى في دولة الإسلام من حيث الإمامة ^(٤) " والمأمون بايع له في سنة ١٨٣هـ / ٧٩٩م ، وهو قاصر أيضاً حيث بلغ عمره آنذاك ثلاث

(١) ابن خياط ، خليفة ، تاريخ ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط ٢ ، دار القلم ومؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص ٤٥٧ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٣ .

(٢) الصالح ، صبحي ، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٦٩ ، رفاعي ، احمد فريد ، عصر المأمون ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م ، ص ١٣٠ .

(٣) ورد عند الدكتور فاروق عمر فوزي أن عمر محمد الأمين حين بايعه الرشيد بولاية العهد كان عشر سنوات . انظر : العباسيون الأوائل ، ج ٣ ، ص ٢٧ .

(٤) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ .

عشرة سنة. وحتى في وقت كتابة نسختي الشرط فإن ولي عهده لم يبلغا من العمر إلا ستة عشر عاماً وهما لا زالاً قاصرين^(١).

وفي سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٤ م ، بايع لابنه القاسم من بعد عبد الله المأمون ولقبه بالمؤمن وولاه الجزيرة والثغور وهو ما زال صبياً^(٢) . حتى أن الناس قالوا : " لقد ألقى بأسهم بينهم وعاقبة ما صنع في ذلك لخوفه إلى الرعية^(٣) " .
إن فعلته هذه أدت إلى وضعه بداية تفكيك الدولة الإسلامية ، فضلاً عن النزاعات والخصومات بين الأخوين وما جرى بينهما^(٤) مما أدى إلى مقتل الخليفة محمد الأمين ، فضلاً عن فسخ المجال أمام تعاظم النفوذ الفارسي.

وأول ما يبرز من الأمور المهمة في نسختي الشرط ، تفويض سلطة الخليفة الجديد فضلاً عن فصل إقليم من الأقاليم المهمة في الدولة العربية الإسلامية ألا وهو إقليم خراسان " ... أنا وأبي عبد الله بن هارون فإن اختلفنا في شيء منه فالقول فيه قول عبد الله أخي لا انتقصه صغيراً ولا كبيراً ... " ^(٥) .

(١) الجومرد ، عبد الجبار ، هارون الرشيد ، جـ ٢ ، المكتبة العمومية ، بيروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥١ م ، ص ٤٢٣ .

(٢) انظر : اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٦١ - ١٦٢ ، الطبري ، تاريخ جـ ٨ ، ص ٢٧٦ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ .

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٧٦ .

(٤) حسن ، إبراهيم حسن ، النظم الإسلامية ، مصر - ١٩٣٩ ، ص ٦٥ ، فوزي ، العباسيون الأوائل ، جـ ٣ ، ص ١١ .

(٥) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٣ .

إن هذا العمل مخالف للعرف والتقاليد لأنه لا يمكن لخليفة أن يوافق على شيء مخالف لإعطائه الخليفة السابق شرطاً بذلك.

إن سلطة الخليفة هي أساس الحكم في الدولة العربية الإسلامية وتتلخص في :

١- حراسة الدين .

٢- سياسة الدنيا ^(١).

أي بمعنى رعاية الدين والاشتغال بالسياسة وفن الحكم ، فهي بذلك رئاسة عملية ^(٢) لو نطبق هذا على سلطة الخليفة محمد الأمين الفعلية تجاه أي إقليم من أقاليم الدولة العربية الإسلامية ومن ضمنها خراسان لنجد مخالفة بشكل كبير لنرى ما تجعل نسخة الشرط على الأمين ".... لا انتقصه صغيراً ولا كبيراً من ماله ولا من ولايته خراسان وأعمالها ولا اعزله عن شيء منها ولا استبدل به غيره ولا اخلعه ولا أقدم عليه في العهد والخلافة أحداً من الناس جميعاً ولا ادخل عليه مكروهاً في نفسه ولا دمه ولا خاص ولا عام من أموره وولايته ولا أمواله ولا قطائع ولا عقده ولا أغير عليه شيئاً بسبب من الأسباب ولا آخذ احد من كتابه وعماله وولاية أموره" ^(٣)

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٥ .

(٢) ماجد ، عبد المنعم ، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، جـ ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة - ١٩٧٢م ، ص ٢٩ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٣ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٨٠ ، الأزرقي ، أخبار مكة ، جـ ١ ، ص ١٥٥ .

وهناك أمر آخر ورد في نسخة الشرط التي كتبها المأمون ، تعطي امتيازاً مهما للمأمون ، في حالة عدم الالتزام بالشروط التي أملاها الرشيد على ابنه محمد الأمين وهو أن المأمون يعترف ويقر بشكل واضح بأنه سوف ينقض ما كتبه في نسخة الشرط ولا يقدم أية مساعدة ومعونة لأخيه الأمين ، وقد أشار إلى هذا الشرط الطبري في نسخة الشرط التي كتبها المأمون قائلاً : (... وما وفى لي بما شرط لأمير المؤمنين في أمري وسمي في الكتاب الذي كتبه لأمير المؤمنين ورضي به أمير المؤمنين في أمري بشيء من ذلك ولم ينقض أمراً من الأمور التي شرطها أمير المؤمنين لي عليه ... (١))

بينما لم يرد للأمين مثل هذا فيما لو لم يلتزم المأمون بما شرط على نفسه لأخيه الأمين ، فما هو إلا إجراء الذي يتخذه الخليفة الجديد تجاه ؟ وهناك نقطة أخرى مهمة وردت في نسخة الشرط التي كتبها المأمون ، وهي تعيين ولي عهد بعد المأمون ، فقد ورد أنه من حق الأمين في تعيين ذلك أحداً من ولده ولا يجوز الاعتراض أو تقديم احد من ولدا المأمون او من الناس أو من الأسرة العباسية لا قريباً ولا بعيداً وقد أقر ذلك المأمون حيث ورد على لسانه : (... وإن أراد محمد أن يولي رجلاً من ولده العهد والخلافة من بعدي فذلك له ما وفى لي بما جعله أمير المؤمنين إلي واشترطه لي عليه على نفسه في أمري وعلى إنفاذ ذلك والوفاء له به ولا انقض من ذلك ولا غيره ولا أبدله ولا أقدم قبله

أحدا من ولدي ، ولا قريباً ولا بعيداً ، من الناس أجمعين ، إلا أن يولي أمير المؤمنين هارون احد من ولده العهد من بعدي ، فيلزميني ومحمد الوفاء له (١) .

يتضح لنا من هذا النص أمران ، أولهما أن المأمون له علم مسبق بأن هارون الرشيد سوف يعين أحداً من ولده ولي عهد للخلافة من بعد المأمون . وهذا ما حدث فعلاً فان الخليفة هارون الرشيد عين ابنه القاسم ولي عهد للخلافة بعد المأمون في سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م (٢) .

والأمر الثاني عدم الالتزام بما عهد المأمون على نفسه فيما لو عين الخليفة هارون الرشيد ولي عهد آخر من ولده من بعد المأمون ، حيث أن المأمون خلع فعلاً القاسم الملقب " بالمؤتمن " سنة ٢٠١هـ / ٨١٧م (٣) . فلم يحدث أي شيء له ولم يطلب من احد بخلع المأمون لأنه لم يلتزم بنسخة الشرط ، حيث يؤكد النص بشكل لا يقبل الجدل أبداً " إلا أن يولي أمير المؤمنين هارون احد من ولده العهد من بعدي فيلزميني ومحمد الوفاء له (٤) " .

(١) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٨٢ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٦١ - ١٦٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣١٥ .

بينما يقول المسعودي أن تعيين القاسم لولاية العهد كانت في سنة ١٨٦ هـ / ٨٠٢ ، أنظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٤ ، ابن اعثم ، كتاب الفتوح ، جـ ٨ ، ص ٢٧٢ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٦ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤٨ .

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٥٥٤ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦٥ .

(٤) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٨٢ .

فأين الوفاء من المأمون ؟ هذا من جانب ومن جانب آخر فالمأمون لم يلتزم بنسخة الشرط أبداً فيما يخص هذه الفقرة بالذات حيث أنه بايع في سنة ٢٠١ هـ / ٨١٧ م ، علي بن موسى الرضا كولي عهد للخلافة من بعده . وبعد مقتل علي بن موسى الرضا ، قام المأمون بمبايعة ابنه العباس بولاية العهد وقد أشار إلى ذلك الدينوري قائلاً :

" وقد بايع العباس بن المأمون بولاية العهد من بعده وخلفه بالعراق ... (١) " أليس هذا دليلاً على أن المأمون نقض الشرط الذي كتبه على نفسه لأмир المؤمنين هارون الرشيد بالالتزام والوفاء للشخص الذي يعينه الخليفة هارون الرشيد ؟

هذا فضلاً عن أن محمد الأمين قام وعزل القاسم عن جميع المناطق التي ولاها إياه هارون الرشيد سنة ١٩٤ هـ - ٨٠٩ م وقد ذكر ذلك الطبري والسيوطي ، وفيها - يعني سنة ١٩٤ هـ - عزل محمد أخاه القاسم عن جميع ما كان أبوه هارون ولاه من عمل الشام وقنسرين والعواصم والثغور ، وولى مكانه خزيمة بن خازم وأمره بالمقام بمدينة السلام (٢) "

(١) الأخبار الطوال ، ص ٣٩٦ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٣٧٤ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٥٥ .

لم يظهر أي صوت معارض ضد الأمين أو نمه على ما قام به ، علما بأن هارون الرشيد قد أوصى به ، وهذا عكس ما قام به المؤيدون للمأمون من وضع الروايات والأقوال ضد الخليفة محمد الأمين فيما يخص ولاية العهد .

أما فيما يخص إبقاء هارون الرشيد القاسم أو خلعه بيد عبد الله المأمون عندما يتولى منصب الخلافة ^(١) فهي رواية موضوعية ، وضعت لتبرير ما قام به المأمون ، من خلع أخيه القاسم من ولاية العهد ، وقد أوضحنا النقطة ، أعلاه قبل هذا لأن النص الذي أورده اليعقوبي والطبري في نسخة الشرط واضحة ولا لبس فيها ، فهي تلزم المأمون كامل الالتزام بالوفاء للخليفة هارون الرشيد فيما لو عين ولي عهد آخر من ولده ^(٢) .

وأما الجانب الآخر فيتبين في الفائدة من تعيين القاسم ولي عهد ثالث للخلافة إذا كان أمره في البقاء أو الخلع مرهوناً بيد المأمون فيما إذا أفضت الخلافة إليه ومن المعلوم مسبقاً أن المأمون سوف يخلع القاسم. وهذا ما حدث فعلاً عندما عين ولي عهد جديد هو علي بن موسى الرضا سنة ٢٠١هـ / ٨١٧م ^(٣) .

(١) انظر : الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣١٥ ، المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ ٣ ، ص ٣٥٤ .

(٢) انظر : اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ٢٨٢

(٣) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٥٥٤ .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل ترى فعلاً أن مثل هذا القرار يصدر عن الخليفة هارون الرشيد في تعيين ولده القاسم ولياً لعهد الخلافة بعد أخيه المأمون جاءت بدون دراسة ودراية من الخليفة ؟ أو أن الخليفة هارون يجعل قراره هذا وما قام به قراراً محكوماً عليه بالفشل قبل ولادته ، والمعروف عن الرشيد الحنكة السياسية والقدرة الإدارية .

وهناك أمر آخر مهم أورده الطبري في نسخة الشرط التي كتبها محمد الأمين نوره كما ذكره : " وليس لمحمد ابن أمير المؤمنين هارون ولا لعبد الله ابن أمير المؤمنين إن يخلعا القاسم بن أمير المؤمنين هارون ولا يقدم عليه أحداً من أولادهما وقرباتهما ولا غيرهم من جمع البرية ، فإذا أفضت الخلافة إلى عبد الله ابن أمير المؤمنين فالأمر إليه في إمضاء ما جعله أمير المؤمنين من العهد للقاسم بعده أو صرف ذلك عنه إلى من رأى من ولده وأخوته وتقديم من أراد إن يقدم قبله وتصير القاسم ابن أمير المؤمنين بعد من يقدم قبله يحكم في ذلك بما أحب ورأى " (١).

إن هذا النص الذي أورده الطبري والذي جاء في نسخة الشرط التي كتبها الأمين يحتاج إلى نقد وتحليل ومناقشة ، وذلك للتناقض الكبير الذي ورد في النص أعلاه .

لم يتعرض لهذا النص احد من المؤرخين المحدثين في تحليله ودراسته ونقده ومناقشته سوى الأستاذ الدكتور فاروق عمر فوزي ، حيث عرض ما ذكره الطبري قائلاً : " بينما أعطى للمأمون إذا أفضت الخلافة إليه الخيار وبقاء أخيه الثالث المؤتمن أو عزله ^(١) ". وكذلك أشار إلى العهود التي ذكرها اليعقوبي والطبري قائلاً : " ولكن نص تعهد الأمين يختلف " في الطبري عنه في اليعقوبي في نقاط جوهرية ثلاث : أولهما تحديد المنطقة التي يحكمها المأمون من الري وهمدان وحتى أقصى إقليم خراسان والثانية يذكر اسم القاسم وهو الابن الثالث للرشيد الذي عينه ولياً للعهد بعد المأمون وأعطى حق إعفائه من هذا المنصب للمأمون. وثالثتهما جملة تشير إلى أن كل المسلمين مسئولين أمام الله تعالى بأن يحافظوا على ما في العهد من شروط في صالح المأمون ^(٢).

إن الأستاذ الدكتور فاروق عمر ذكر بصورة هامشية ما ذكره الطبري حولبيعة القاسم وكررها مرة ثانية عند مقارنته للعهد بين اليعقوبي والطبري ، دون مناقشة. ولم يتعرض للتناقض الحاصل الذي ورد في نسخة العهد التي كتبها الأمين من تناقض حول أمر القاسم .
وعن هذا التناقض نرى ما يأتي:

(١) فوزي ، فاروق عمر ، الخلافة العباسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٩ .

(٢) الخلافة العباسية ، ص ١٩٠ .

أولاً : نبدأ في ذكر كتابة نسختي الشرط التي كتبها كل من الأمين والمأمون، كان قد تم في سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م ^(١) . بينما بيعة القاسم بولاية العهد والخلافة حدثت سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ^(٢) .

ثانياً : إن هذا النص لم يرد في نسخة الشرط التي ذكرها اليعقوبي (ت : ٢٨٤هـ / ٨٩٧م) وهو أقدم من الطبري ، واليعقوبي مؤرخ ثقة والمصادر التي اعتمد عليها أيضاً موثوقة ، وكذلك لم ترد عن الازرقعي ، عندما تعرض إلى نسخة العهد التي كتبها الأمين ، هذا فضلاً عن أن الاشرف الغسائي هو الآخر لم يذكر هذا الأمر عندما تعرض إلى نص نسخة العهد الذي كتبه الأمين ^(٣) .

ثالثاً : التناقض الواقع في نص الطبري، فيقول الطبري : " وليس لمحمد ابن أمير المؤمنين هارون ولا لعبد الله ابن أمير المؤمنين أن يخلعا القاسم ابن أمير

(١) ابن خياط ، تاريخ ، ص ٤٥٧ ، اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ص ١٥٢ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٧٨ ، الدنيوري ، الأخبار الطوال ، ص ٣٨٣ . المسعودي ، مروج الذهب ، جـ ٣ ، ص ٣٥٣ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣١٥ .

(٣) انظر الازرقعي أبو الوليد محمد بن عبد الله ، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، جـ ١ ، صحتها وعلق حاشيتها ووضع فهرسه رشيد صالح مخلص ، المطبعة المأجدية ، مكة المكرمة ، ١٣٥٧هـ ، ص ١٥٦ - ١٥٧م ، الاشرف الغسائي ، مخطوط نسخة مصورة بالفوستات تحت رقم ٥٣ت تاريخ ، نسخة المجمع العلمي العراقي ورقة ١٨٦٥أ ، ١٨٦٦ .

المؤمنين هارون ولا يقدم عليه احد من أولادهما وقرابتهما ولا غيرهم
من جميع البرية (١)

ثم يتناسى الطبري ما أثبتته أعلاه فيرجع ويقول : " فإذا أفضت الخلافة
إلى عبد الله ابن أمير المؤمنين فالأمر إليه في إمضاء ما جعله أمير المؤمنين من
العهد للقاسم بعده أو صرف ذلك عنه إلى من ولده وأخوته وتقديم من أراد أن
يقدم قبله ، وتصير القاسم ابن أمير المؤمنين بعد من يقدم قبله ، يحكم في ذلك بما
أحب ورأى " (٢).

التناقض أعلاه واضح جداً. فمن غير المعقول أن يملئ الرشيد على ولده
الأمين مثل هذا التناقض والمرفوض أساساً والغير المنطقي ، ثم أن اليعقوبي
والطبري ذكرا في نسخة العهد التي كتبها المأمون ما يلي : " وان أراد محمد ابن
أمير المؤمنين أن يولي رجلاً من ولده العهد من بعدي فذلك له ما وفى بما جعل
لي أمير المؤمنين هارون واشترط لي عليه وشرطه على نفسه في أمري وعلى
إنقاذ ذلك والوفاء به ولا أخيره ولا أبدله ولا أقدم قبله احد من ولدي ولا قريباً ولا
بعيداً من الناس أجمعين إلا أن يولي هارون أمير المؤمنين أحداً من ولده العهد
بعدي فيلزممني ومحمد والوفاء بذلك " (٣).

(١) تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٨٠ .

(٢) تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٣) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٥٧ ، الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ .

واضح من النص أعلاه انه لا توجد بيعة للقاسم أبداً فإذا كانت هناك بيعة فعلاً لذكرها المأمون صراحة دون التباس وغموض ، وكما أثبتنا سابقاً أن كتابة العهود كانت في مكة المكرمة عام ١٨٦هـ / ٨٠٢م ، بينما كانت بيعة القاسم في سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م^(١).

ثم أن العبارة ما قبل الأخيرة من النص واضحة جداً ، حيث لم يكن قد اخذ للقاسم البيعة من قبل الرشيد ، إذ يشير النص إلى أن لمحمد الأمين الحق في تعيين ولي عهد بعد المأمون وإن المأمون لا يعترض ولا يبدل ولا ينقض ذلك ، فأين المؤتمن والبيعة له ؟

ومن الجدير بالملاحظة أن الطبري يذكر هذا النص في أحداث سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، وتجديد البيعة لمحمد الأمين وعبد الله المأمون ، يقول: "... ووجه هرثمة بن أعين صاحب حرسه إلى بغداد ، فأعاد اخذ البيعة على محمد بن هارون الرشيد وعلى من بحضرته لعبد الله والقاسم ، وجعل أمر القاسم في خلعه وإقراره إلى عبد الله ، إذا أفضت الخلافة إليه " ^(٢).

دليل آخر يشير إليه الطبري بعدم وجود أي بيعة للقاسم في نسخة العهد التي كتبها محمد الأمين وكذلك المأمون ، حيث قال : " وقد نسخ ذلك أمير

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٧٦ .

(٢) ن . م . جـ ٨ ، ص ٣١٥ .

المؤمنين ذينك الشرطين اللذين كتبهما لأمير المؤمنين أبناءه محمد وعبد الله في بطن الكعبة في أسفل كتابه هذا فاحمد الله عز وجل على ما صنع لمحمد وعبد الله ولي عهد المسلمين حمدا كثيراً ، واشكره ببلائه عند أمير المؤمنين وعند ولي عهد المسلمين وعند جماعة أمة محمد صلى الله عليه وسلم كثيراً " (١)

واضح من النص أعلاه أن الكلام يخص وليا عهد الرشيد محمد الأمين وعبد الله المأمون وهذا دليل على عدم وجود أيةبيعة للقاسم في هذا الوقت .

ثم أن الطبري تظهر رواياته المضطربة مرة ثانية حول هذا الأمر عند تعرضه لأحداث سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢ م ، فيذكر نصا قد ذكره في أحداث سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤ ، دون أي تغيير أو تلاعب في كلماته (٢).

ويبدو لنا أن نسخة العهد التي كتبها الأمين وكذلك نسخة المأمون غير متفق عليها من قبل المؤرخين ، وقد أوضحنا هذا الأمر .

أما النقد الخارجي لنسخة العهد ، فإن النصوص وردت دون سلسلة رواة في يعقوبي وكذلك الطبري ، كما أن نسختي العهد غير مذكورة عند خليفة بن

(١) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٨٥ .

(٢) انظر الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢٨٦ ، ثم قارن ذلك مع أحداث سنة ١٨٩هـ /

٨٠٤ م ، ن . م ، ج ٨ ، ص ٣١٥ .

خياط وابن قتيبة ولا البلاذري ولا ابن أعثم الكوفي ، ولا غيره من المؤرخين ،
مثل ابن الأثير والذهبي وابن كثير وابن خلدون .

إن خليفة مثل هارون الرشيد ، وبما يتصف به من حسن السياسة وحنكه
في القيادة وتدبير الأمور ، فضلاً عن اختباره الأمور ، حيث أكدت المصادر
التاريخية انه كان في قلق شديد على أمر الخلافة وفيمن يتولاها (١) فقد تم تعيين
ولديه الأمين والمأمون وليا عهده ، ثم بعد ذلك بايع ولده الثالث القاسم ولقبه ، "
بالمؤمن " ويجعل تحت سلطته كل من الشام وقنسرين والعواصم والجزيرة (٢) ، ثم
يأتي بعد ذلك ويجعل أمره في إبقائه كولي عهد بعد المأمون بيد الأخير ، إن شاء
خلعه وإن شاء أبقاه ، ثم أن الرشيد يعلم ويعرف تمام المعرفة أن المأمون سوف
يخلع القاسم ويبايع لشخص آخر ، وهذا ما حدث ، والسؤال الذي يطرح نفسه .
ما الفائدة من جعل القاسم ولي عهد بعد المأمون إذا كان أمره بيد أخيه المأمون
إن أراد خلعه أو أبقاه ؟

(١) كلوب ، جون باجوت ، إمبراطورية العرب ، تعريب خيرى حماد ، بيروت - ١٩٦٨ م ،
ص ٥٢٥ .

(٢) علي ، سيد أمير ، مختصر تاريخ العرب ، ترجمة عفيف البعلبكي ، بيروت ١٩٦٨ ،
ص ٣٢٣ .

مرة أخرى يظهر الوضع من قبل الرواة والتناقض في رواياتهم حول أمر القاسم وبيعته وإبقائه بيد المأمون فيما لو أفضت الخلافة إليه، يظهر هذه المرة في الكتب التي أرسلها محمد الأمين إلى أخيه صالح ، وقد ظهرت في عام ١٩٣ هـ / ٨٠٨ ، حيث بعث محمد الأمين وهو خليفة نسخته كتابه إلى أخيه المأمون وهو أمير على خراسان ما نصه : " وخذ البيعة عن قبلك من قوادك وجندك جعلها لك أمير المؤمنين من نسخها لها وإثباتها ...^(١) " وفي نهاية الكتاب يختتمها الخليفة الأمين : " وكتب بكر بن المعتمر بين يدي وإملائي في شوال سنة اثنتين وتسعين ومائة " ^(٢).

وكذلك نسخة كتاب الأمين إلى أخيه صالح قائلاً : " ... وخذ البيعة على من قبلك من ولد أمير المؤمنين وأهل بيته ومواليه وخاصته وعامته لمحمد أمير المؤمنين ثم لعبد الله بن أمير المؤمنين ثم للقاسم بن أمير المؤمنين على الشريطية التي جعلها أمير المؤمنين صلوات الله عليه من نسخها على القاسم أو إثباتها . ^(٣) " ثم يختتم كتابه الخليفة محمد الأمين بعبارة " .. وكتب بكر بن المعتمر بين يدي وإملائي في شوال سنة اثنتين وتسعين ومائة " .

(١) الطبري ، تاريخ ، ج٨ ، ص ٣٦٧ .

(٢) ن . م . ج٨ ، ص ٣٦٨ .

(٣) ن . م . ج٨ ، ص ٣٦٨ .

الأمر واضح جداً في هذين النصين فيما يخص أمر القاسم ، حيث إن محمداً الأمين استلم مقاليد الخلافة في سنة ١٩٣هـ - / ٨٠٨م ، وهي السنة التي توفي فيها هارون الرشيد ، ويذكر الطبري بيعة محمد الأمين قاتلاً :
" وفي هذا السنة - يعني سنة ١٩٣هـ - بويع لمحمد الأمين بن هارون الرشيد في عسكر الرشيد ..^(١) بينما تواريخ الكتابين واضحة ومثبتة في نهايتهما هي شوال سنة ١٩٢هـ . فكيف حدث هذا ؟ أن هذا الوضع هو من قبل الرواة الذين يميلون ويتحزبون للمأمون لتبرير ما قام به من خلع القاسم .

إن الباحث الدقيق المتبصر والمتفحص في هذا الأمر ليصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن هذا الأمر هو من وضع الرواة. ويبدو لنا من قبل المؤيدين للمأمون وبضغط منهم لجعل موقف المأمون سليماً أمام الرعية ، لأن المأمون فعلاً خلع القاسم سنة ٢٠١هـ / ٨١٧م ، وعين ولي عهد آخر هو علي بن موسى الرضا في خراسان. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن وراء هذا الأمر مؤامرة... أدت إلى أن يخلع المأمون أخاه القاسم من ولاية العهد ويبيع لشخص آخر من غير الأسرة العباسية^(٢) .

ويبدو لنا أيضاً ، أن الأمين ربما أحس بعرق الملتفين حول المأمون وعمق المؤامرة الفارسية على العرب والمسلمين ، فيشير الطبري قاتلاً : " قال :

(١) ن . م . ج ٨ ، ص ٣٦٥ .

(٢) انظر : الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٤٥٤ .

ولما عزم محمد على خلع المأمون دعا يحيى ابن سليم فشاور في ذلك فقال يحيى : يا أمير المؤمنين ، كيف بذلك لك مع ما قد وكد الرشيد من بيعته وتوثق بها من عهده والأخذ للأيمان والشرائط في الكتاب الذي كتبه فقال له محمد : إن رأي الرشيد كان فلتته شبهها عليه جعفر بن يحيى بسحره واستمالة برقاؤه وعقده فغرس لنا غرساً مكروهاً لا ينفعنا ما نحن فيه معه إلا بقطعة ولا تستقيم لنا الأمور إلا باجتنائه والراحة منه " (١).

بذلك يتضح لنا أن جعفر البرمكي كان له دور في عملية التآمر الفارسي، وإن البرامكة دبروا ووضعوا هذا الأمر وخططوا في القضاء على الدولة العربية الإسلامية وذلك عن طريق التناحر بين أفراد العائلة الحاكمة وبالتالي إضعاف السلطة العربية .

خصوصاً إذا علمنا إن فكرة تعيين ولي عهد لهارون الرشيد جاءت عن طريق الفضل بن يحيى ، وبيعة المأمون جاءت فكرتها عن طريق جعفر بن يحيى، وإن فكرة تعيين القاسم والمبايعه له جاءت عن طريق عبد الملك بن صالح .

إن بداية الخلاف بين الأمين والمأمون يوضحه لنا الطبري في سنة ١٩٣هـ/ ٨٠٨م ، قائلاً : " وفي هذه السنة - يعني سنة ١٩٣هـ - كان بدء اختلاف الحال بين الأمين محمد وأخيه المأمون ، وعزم كل واحد منهما بالخلاف على صاحبه فيما كان والدهما هارون اخذ عليهما العمل به في الكتاب الذي ذكرناه أنه كان كتبه عليهما وبينهما " (٢).

(١) ن . م . ج ٨ ، ص ٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٣٦٥ .

ويؤكد الطبري قائلاً : " وفيها - يعني سنة ١٩٤ هـ - مكر كل واحد منهما بصاحبه محمد الأمين وعبد الله المأمون وظهر بينهما الفساد " (١).

وواضح من النص أن كلاً الأخوين كانا قد عزموا على الخلاف. وهناك إشارة يذكرها الطبري أن الفضل بن سهل كان يخطط ضد الأمين في أواخر حياة الرشيد وهذه الإشارة جاءت على لسان الفضل بن سهل قائلاً : " وذكر الحسن الحاجب أن الفضل بن سهل أخبره قال : استقبل الرشيد وجوه أهل خراسان ، وفيهم الحسين بن مصعب . قال : ولقيني فقال لي : الرشيد ميت أحد هذين اليومين ، وأمر محمد بن الرشيد ضعيف ، والأمر أمر صاحبك مد يدك . فمد يده فباع للمأمون بالخلافة . قال : ثم أتاني بعد أيام ومعه الخليل بن هشام ، فقال : هذا ابن أخي وهو لك ثقة خذ بيعته " (٢) .

بذلك يتضح أن المواليين للمأمون كانوا يعملون على توسيع دائرة الخلاف بين الأخوين ، من أجل إحياء الإمبراطورية الفارسية ، وهذا هدف البرامكة ومن قبلها أعداء العرب والإسلام مثل أبي مسلم الخراساني وأبي سلمة الخلال ، العمل على إنهاء السلطة العربية والقضاء على الإسلام ، وبالمقابل هناك زمرة الأمين بزعامة الفضل بن الربيع وعلى بن عيسى بن ماهان والسندي وغيرهما (٣).

(١) ن . م . ج ٨ ، ص ٣٧٤ .

(٢) ن . م . ج ٨ ، ص ٣٧٠ .

(٣) الطبري ، تاريخ ، ج ٨ ، ص ٣٧٥ .

ومن هذا كله يمكن القول أن ما ورد في وثيقة العهد التي كتبها الأمين حولبيعة القاسم وإن أمره مرهون بعبد الله المأمون ، وإن أراد به البقاء أبقاءه وإذا أراد عزله عزله ، ولكن يحدث فيما لو أفضت الخلافة إليه ، هي رواية موضوعة من قبل الرواة لتبرير موقف المأمون فيما أقدم عليه من خلع القاسم فعلاً عن ولاية العهد والخلافة سنة ٢٠١هـ / ٨١٧م ، وتعيين ولي عهد جديد هو علي بن موسى الرضا في نفس السنة ^(١) . خاصة إذا علمنا أن الخليفة الحالي عندما يريد أن يعزل ولي العهد المعين بعده ، أن يأخذ موافقته ، وهذا ما سار عليه كل من أبي جعفر المنصور ، والمهدي ، وكاد الهادي يحقق رغبته ويحصل على تنازل الرشيد لولا وفاته السريعة ^(٢) .

وهذا الأمر لابد منه حتى تصبح عملية العزل بعد اخذ الموافقة شرعية وهذا ما أشار إليه الماوردي (ت : ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) ، قائلاً :
" لو مات الخليفة والثلاثة من أولياء عهده إحياء وأفضت الخلافة إلى الأول منهم فأراد أن يعهد بها إلى غير الاثنين مما يختاره لها ، فمن الفقهاء من منعه من ذلك حملاً على مقتضى الترتيب إلا أن يستنزل عنها مستحقها طوعاً فقد عهد السفاح إلى المنصور رحمه الله وجعل العهد بعده لعيسى بن موسى فأراد المنصور تقديم المهدي على عيسى فاستنزله عن العهد عفواً لحقه منه وفقهاء الوقت على توافر وتأثر لم يروا له فسحة في صرفه عن ولاية العهد قسراً حتى استنزله

(١) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٥٥٤ .

(٢) اليعقوبي ، تاريخ ، جـ ٣ ، ١٤٣ ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٠٥ .

وأستطيب " (١). بينما المأمون لم يعمل بهذا أبداً فخلع أخاه القاسم دون أن يأخذ موافقته (٢).

ويمكن تفسير هذا الوضع من قبل الرواة في نسخة العهد التي كتبها محمد الأمين هو : إن ولاية العهد للقاسم بن هارون الرشيد هي حالة صحيحة فعلاً وقد تمت في سنة ١٨٩هـ / ٨٠٤م ، وليس في وقت كتابة العهد سنة ١٨٦هـ / ٨٠٢م ، ولكن الفقرة التي أعطت حق إقراره في منصبه أو خلعه هي رواية موضوعة لا صحة لها ، لأنها تناقض النص الذي قبلها .

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ١٣ .

(٢) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦٥ .

الخاتمة :

بعد أن انتهينا من هذا البحث المتعلق بولاية العهد في عهد هارون الرشيد أظهرت هذه الدراسة جملة من الأمور المهمة منها :

أولاً : إن ما أقدم عليه هارون الرشيد بتعيين ثلاثة لولاية العهد هي سياسة خاطئة لأنه في فعله هذا يكون قد وضع اللبنة للخلاف بين الأخوين محمد الأمين وعبد الله المأمون.

ثانياً : اثبات أن الرشيد لم يول ابنه القاسم ولاية عهده بعد أخويه الأمين والمأمون.

المصادر:

- ابن الأثير : عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم
(ت : ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م) .
- الكامل في التاريخ " ١٢ جزء ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م
- ابن اعثم : أبو محمد احمد بن اعثم الكوفي (ت : ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م) .
- الفتوح " ٨ أجزاء ، ط ١ ، حيدر آباد ، الدكن ، مطبعة دائرة المعارف
العثمانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ابن خياط : خليفة بن خياط شباب المصفرى (ت : ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م)
- " تاريخ خليفة بن خياط " ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني ، ط ١
، بغداد - ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م) .
- أبن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت : ٧٠٧ هـ / ١٣٠٩ م) .
- الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية " راجعه ونقحه محمد عوض
إبراهيم بك ، وعلي الجارم ، ط ٢ ، مطبعة المعارف ، مصر - ١٩٣٨ م) .
- ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت : ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م)
- الإمامة والسياسة " المنسوب إليه ، تحقيق د . طه محمد الزيني ، جزءان ،
دار المعارف للطباعة والنشر ، (بيروت - بلا) .
- ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت : ٧١١ هـ / ١٣١١ م)
- " لسان العرب " مطبعة دار صادر ودار بيروت ، (بيروت - ١٣٧٤ هـ /
١٩٥٥ م) .

- الازرقى : أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد (ت : ٢٣٢هـ - م ٨٣٧م) .
- أخبار مكة وما جاء فيها من آثار " صحتها وعلق حاشيتها ووضع فهرسها ،
رشدی الصالح مخلص ، المطبعة المأجدية ، مكة المكرمة ١٣٧٥هـ .
- الغساني : أبو العباس إسماعيل بن العباس (ت : ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م)
- المسجد المسبوك والجواهر المحكوك وطبقات الخلفاء والملوك " ، نسخة
مصورة بالفوستات ، محفوظ في مكتبة المجمع العلمي العراقي تحت رقم
(٣٥) ، عن الأصل الموجود في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٨٩ .
- الدينوري : أبو حنيفة أحمد بن داود (ت : ٢٨٢هـ / ٨٩٥م) .
- " الأخبار الطوال " تصحيح ، فلاديمير جرجاس ، ط ١ ، لندن ١٨٨٨م .
- السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت : ٩١١هـ / ١٥٠٥م) .
- " تاريخ الخلفاء " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت
- ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت : ٣١٠هـ / ٩٢٢م) .
- " تاريخ الرسل والملوك " ، عشرة أجزاء ، ط ٤ ، تحقيق ، محمد أبو الفضل
إبراهيم ، مطابع دار المعارف ، مصر - ١٩٦٧ - ١٩٦٩م .
- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت : ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) .
- الأحكام السلطانية " ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت : ٣٤٦هـ / ٩٧٥م) .
- مروج الذهب ومعادن الجوهر " تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ،
مطبعة السعادة ، القاهرة - ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

- " التنبيه والإشراف " ، منشورات مكتبة الهلال ، بيروت - ١٩٨١ م .
- اليعقوبي : احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت : ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)
- " التاريخ " ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق ، محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية النجف الأشرف ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

المصادر الحديثة :

- بك : الشيخ محمد الخضري .
- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ، مصر - ١٩٧٠ م .
- الجومرد : عبد الجبار .
- هارون الرشيد " ، جزءان ، المكتبة العمومية ، بيروت - ١٣٧٦هـ / ١٩٥١ م ، حسن إبراهيم حسن .
- النظم الإسلامية " ، مصر - ١٩٣٩ .
- الدوري : عبد العزيز
- " العصر العباسي الأول " ، مطبعة التفيض الأهلية ، بغداد - ١٣٦٣هـ / ١٩٤٥ م ، رفاعي : أحمد فريد .
- " عصر المأمون " ، م ١ مطبعة الكتب المصرية ، القاهرة - ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧ .
- السلطاني : غانم هاشم خضير
- " رسوم دار الخلافة الأموية " رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٠ م .

علي : سيد أمير

- " مختصر تاريخ العرب " ، ترجمة عفيف البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، بيروت - ١٩٦٨ م .

الصالح : صبحي

- " النظم الإسلامية نشأتها وتطورها " ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، بيروت - ١٩٨٠ م .

فوزي : فاروق عمر

- " العباسيون الأوائل العصر الذهبي من الرشيد إلى المتوكل " ، ج ٣ ، عمان - ١٩٨٢ م .

- " النظم الإسلامية " ط ١ ، العين - ١٩٨٣ م .

- " الخلافة العباسية " بغداد - ١٩٨٦ م .

كلوب : جون باجوت

- إمبراطورية العرب ترجمة خيرى حماد / بيروت ١٩٦٨ م .

ماجد : عبد المنعم

- " تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى " ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة - ١٩٧٢ م .